أثر المساعدات والمنح في النمو الاقتصادي الفلسطيني

The impact of grants and aid on economic growth in Palestine

بدر شحدة حمدان[1،*]

جامعة فلسطين (فلسطين) (bsshamdan49@gmail.com)

تاريخ الاستلام: 2025/08/02؛ تاريخ المراجعة: 2025/08/03؛ تاريخ القبول: 2025/12/07

ملخص: هدفت الدراسة إلى قياس أثر المساعدات والمنح على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996-2023)، واستخدمت الدراسة المنهج الكمي من خلال استخدام معادلات الانحدار والنماذج القياسية لقياس أثر (المساعدات والمنح لدعم الموازنة، المساعدات والمنح المخصصة للمشاريع التطويرية، إجمالي الايرادات) في النمو الاقتصادي الفلسطيني، من خلال برنامج (E-views,V12)، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أهمها:

وجود علاقة طردية بين المساعدات والمنح لدعم الموازنة وإجمالي الإيرادات مع النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة، بينما تبين وجود علاقة عكسية بين المساعدات والمنح المخصصة للمشاريع التطويرية والنمو الاقتصادي في فلسطين، كما بينت النتائج وجود أثر طردي وإيجابي لكل من (المساعدات والمنح لدعم الموازنة وإجمالي الإيرادات) في النمو الاقتصادي الفلسطيني، وعدم وجود تأثير المساعدات والمنح المخصصة للمشاريع التطويرية في النمو الاقتصادي في فلسطين، وبناء على النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بوضع إطار لتقييم أداء المشاريع الممولة بالمنح، مع التركيز على مؤشرات الأثر الاقتصادي (مثل خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي). وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة هذه المشاريع. وعلى الأمد الطويل لا بد من تخفيف الاعتماد على المنح وتطوير استراتيجيات لزيادة الإيرادات المحلية (مثل تحسين جمع الضرائب) لتقليل الاعتماد على المنح، وبالتالي تعزيز الاستقلالية الاقتصادية ويحمي النمو من تقلبات التمويل الخارجي.

الكلمات المفتاح: نمو اقتصادي؛ مساعدات ،منح؛ إجمالي ايرادات.

تصنيف JEL: G30, G21

Abstract : This study aimed to measure the impact of Grants and aid on Economic growth in Palestine over the period 1996–2023. Employing a quantitative approach, the study utilized regression equations and econometric models to assess the effects of budget support grants, development project grants, and total revenues on Palestinian economic growth, using the E-views (V12) software.

The findings revealed a positive relationship between budget support grants and total revenues with economic growth, while an inverse relationship was observed between development project grants and economic growth. Furthermore, budget support grants and total revenues exhibited a statistically significant positive impact on economic growth, whereas development project grants showed no significant effect. Based on these results, the study recommends establishing a framework to evaluate the performance of grant-funded projects, emphasizing economic impact indicators such as job creation and GDP growth. It also advocates for enhanced transparency and accountability in project management. In the long term, reducing reliance on grants through strategies like improving tax collection is essential to bolster economic independence and shield growth from external funding volatility.

Keywords: economic growth; aid and grants; total revenue.

Jel Classification Codes : G21 ,G30

* بدر شحدة حمدان bsshamdan49@gmail.com

I- مقدمة:

اهتم الفكر الاقتصادي بموضوع المساعدات والمنح الخارجية باعتباره عنصر هام في إحداث التنمية الاقتصادية، ونظراً لأن النمو الاقتصادي يعد من الموضوعات التي تلقى اهتماماً متزايداً من قبل المفكرين والباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

وتعتبر المساعدات والمنح من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي بذلك تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وقد تطور الفكر الاقتصادي حول أهمية المنح والمساعدات في تحقيق معدلات نمو اقتصادية، وأضحت المساعدات والمنح في الوقت الراهن أحد المحددات التي تعتمد عليها الدول في مختلف مستويات الدخل في تمويل أنشطتها المختلفة، فالمساعدات والمنح المقدمة من الدول الميسرة والغنية إلى الدول ذات الدخل المتدني تمثل لاقتصادها أهمية بالغة من حيث تنميتها وتطوير بنيتها في شتى القطاعات، وبالرغم من أن المساعدات الخارجية تعد مصدرا من مصادر تمويل برامج التنمية إلا أنها كانت في كثير من الأحيان ذات تكلفة كبيرة وعاقت مسيرة التنمية في بعض الدول النامية، فدور المساعدات الخارجية في الدول متوسطة الدخل لم يكن بنفس التأثير على القطاعات المختلفة، وأيضا توزع المساعدات كان مختلفاً بحسب مشروطية المساعدات. وباعتبار حداثة الحكومات الفلسطينية وندرة الموارد والمعوقات التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي اعتمدت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة على المنح والمساعدات لتحقيق النمو الاقتصادي في الخطط الاستراتيجية بشكل جزئي إلا أنها أولت أهمية أكبر للمساعدات لدعم الموازنة عن المساعدات والمنح للمشاريع التطويرية، لذلك ركزت الدراسة على أهمية المساعدات والمنح في الاقتصاد الفلسطيني، وقياس أثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996-2023).

I.2- مشكلة الدراسة:

تطرقت العديد من النظريات الاقتصادية لموضوع التنمية الاقتصادية، محاولة تفسير آلياتها انطلاقاً من العوامل والتغيرات التي تؤثر فيها، وتعددت المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه المتغيرات المساعدات الخارجية، بما أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من العديد من المشاكل الخارجية والداخلية، حيث اعتمد الاحتلال الإسرائيلي إلى وضع العراقيل، والحصار المفروض ومنع التصدير والاستيراد والتحكم والسيطرة على المعابر التجارية التي تربط فلسطين مع العالم الخارجي، والحروب المتكررة على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، ولقد تذبذب مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي 1.2% خلال الفترة (1997-2023)، وبلغ -2.5% في عام 2014، وسجل نصيب الفرد من الناتج المحلي -4.2% خلال الفترة (2017-2020)، كما بلغ -7.8% عام 2023، وهذه النتائج تعكس عدم استقرار مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني، وهناك العديد من الدراسات التي أكدت على أهمية المساعدات والمنح في دفع عملية التنمية الاقتصادية، بالتالي، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر المساعدات والمنح في النمو الاقتصادي الفلسطيني؟

I.3- أهمية الدراسة:

1- تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة في قياس أثر المنح والمساعدات في النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1996- 2023).

2- تعتبر معرفة مدى مساهمة المساعدات والمنح في النمو الاقتصادي غاية الأهمية لمتخذي القرار وراسمي السياسة الاقتصادية في فلسطين.

I.4- أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

1- التعرف على واقع المساعدات والمنح في فلسطين خلال الفترة (1996- 2023).

2- تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة

3- قياس أثر المساعدات والمنح في النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1996- 2023).

I.5- فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي لتحقيق أهداف الدراسة:

1- تؤثر المساعدات والمنح لدعم الموازنة تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1996- 2023.

2- يتوقع أن يكون للمساعدات والمنح المخصصة للمشاريع التطويرية تأثيرا إيجابياً على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1996- 2023.

3- تؤثر إجمالي الإيرادات إيجابيًا على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1996- 2023.

I.6- الطرق المستخدمة في الدراسة:

1- صياغة نموذج قياسي بهدف قياس أثر المساعدات والمنح على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1996- 2023.
2- استخدام بعض طرق التقدير الإحصائي وبعض الاختبارات الإحصائية والقياسية للوصول إلى النتائج التي تحقق هدف الدراسة.

II- الإطار النظري للعلاقة بين المساعدات والتنمية الاقتصادية:

II.1- مفاهيم في المساعدات والمنح:

وتم التطرق في هذا الجانب في المفهوم والدوافع والاثار الإيجابية والسلبية للمساعدات والمنح على النحو التالي:

أ) مفهوم المساعدات والمنح:

تختلف تعريفات المساعدات الخارجية باختلاف العوامل والمعايير المرتبطة بها، مثل التعريف والدوافع. كما تتعدد الجهات المانحة وتشمل دولاً ومنظمات دولية، وتتنوع مصادر المعلومات والبيانات المتعلقة بها. ففي الدول النامية، تُعرَّف المساعدات الخارجية غالباً بأنها منح اقتصادية بحتة لا تتطلب أي التزام بالسداد، بينما في الدول المتقدمة تشمل تعريفاتها نطاقاً أوسع، مثل المنح الاقتصادية العامة والخاصة، ائتمان التصدير، المساعدات الفنية، برامج التدريب، رؤوس الأموال، إعادة جدولة الديون، والمزايا الجمركية. ومع ذلك، تنشأ صعوبات في إيجاد تعريف شامل للمساعدات الخارجية، ما يضيف تعقيدات عند قياس حجمها وتقييم آثارها. وبما أن المساعدات قد تكون ذات طابع اقتصادي أو سياسي، لم يتم التوصل إلى تعريف موحد لها حتى الآن (هوي، وآخرون، 2017). وعرّفت لجنة مساعدات التنمية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المساعدات التنموية بأنها التدفقات المالية والمعونات التقنية التي تقدمها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة بهدف دعم تطوير الاقتصاد وتحقيق أهدافه الأساسية، بالإضافة إلى المساهمة في رفاه المجتمع. وتشترط هذه المساعدات أن تكون موجهة نحو التنمية، صادرة عن مصادر رئيسية، ومصحوبة بشروط امتيازيه بحيث لا تقل نسبة المنحة فيها عن 25% (OECD, 2024). ويرى كارول لانشستر أن هذه المساعدات يجب أن تُستثنى منها أي مساعدات عسكرية، وأن تُوجه فقط إلى القطاع الحكومي دون القطاع الخاص (Carol Lancaster, 2007).

ومن الجدير ذكره أن المساعدات تعد من المصادر المهمة التي تعتمد عليها الدول ذات المستويات المنخفضة من الدخل، وتعرف المساعدات الدولية بأنها المنح الموجهة من دولة إلى أخرى، والتي لا تحمل اية التزامات للوفاء وهذا يتبع لطبيعة الدول المانحة دولة نامية أو دولة متقدمة، وتتعدد هذه المنح وبأشكال مختلفة منها ما يتعلق بالمنح الاقتصادية العامة والخاصة سواء كانت ائتمانات تصدير أو مساعدات فنية أو تدريب أو تسهيلات، وقد عرفتها لجنة المساعدات التنموية بأنها المعونة الفنية والتدفق المالي من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة الأقل دخلاً، وإضافة إلى مصادر التمويل المعروفة والمتمثلة بالمتحصلات من الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، إذ توجد المساعدات المالية ويمكن أن تلعب دوراً مهماً في تمويل النمو الاقتصادي(حمية، 2011).

ب) التطور التاريخي للمساعدات الاقتصادية:

في عهد الثنائية القطبية، تنافست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على تقديم المساعدات الخارجية لضمان انحياز الدول لمعسكريهما. بعد الكساد الكبير وانهيار بورصة نيويورك، قادت الولايات المتحدة جهود إنشاء مؤسسات بريتون وودز، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتعزيز الاستقرار الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، مما أسس لنظام جديد من المساعدات متعددة الأطراف. وكانت "خطة مارشال" البداية الفعلية للمساعدات الاقتصادية، حيث قدمت الولايات المتحدة 13.2 مليار دولار لإعادة إعمار أوروبا الغربية وتحقيق الاستقرار. لاحقاً، تأسست منظمة التعاون والنمو الاقتصادي (OECD) بهدف تنسيق المساعدات الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي، ومع تطور النظام الدولي ظهرت مؤسسات وبرامج جديدة لدعم جهود التنمية، من أبرزها بنك التنمية الآسيوي، وصندوق التنمية الإفريقي، ووكالات المساعدات الوطنية، والتي تسعى إلى تمويل المشاريع التنموية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية (Todaro & Smith, 2020)

ج) أهداف ودوافع المساعدات والمنح:

تعددت الدوافع لجلب التمويل الخارجي وأغلبها يعود للاختلال في العلاقة بين المستوى التنموي المطلوب تحقيقه والحاجة إلى التمويل في ظل عجز الادخار المحلي عن تلبية حاجة الاستثمارات، وعجز الصادرات عن تغطية الواردات، التي أدت لظهور فجوة الموارد والتي تتمثل في الفرق بين ما يتحقق من موارد فعلية وموارد يحتاج إليها الاقتصاد لتمويل طلباته الاستثمارية والاستهلاكية، وهذا من شانه أن يدعنا نركز على الفجوات والتي لها علاقة مباشرة مع المساعدات والتنمية وهما (يونس، 2011):

فجوة التمويل الفجوة الادخارية: وتتمثل في الفرق بين حجم المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو المطلوب، وهو ما يعني أن هذه الفجوة تزداد كلما كان معدل الادخار أقل من معدل الاستثمار الذي تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية، مما ينشأ عنه الحاجة للتمويل الخارجي.

فجوة التجارة الخارجية: تتمثل فجوة التجارة الخارجية في الفرق بين الصادرات وقيمة الواردات خلال مدة معينة، وهو الأمر الذي يجعل رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سالباً مما يتطلب تمويلاً خارجياً.

وتقدم الدول المانحة مساعداتها الخارجية للدول النامية بناء على اعتبارات سياسية واقتصادية، فالمساعدات تلعب دوراً حيوياً في تحسين وتطوير المصالح السياسية والاقتصادية للدولة المانحة، لذلك تقدم الدول المانحة المساعدات والمنح لاعتبارات عديدة، منها الاقتصادية والسياسية لتحقيق مصالحها الخاصة (عرفان، 1996). كما أن معظم الدراسات التي قيمت دوافع المساعدات المقدمة من الدول المانحة تميل إلى أن دوافع المساعدات والمنح تختلف كثيراً من دولة لأخرى، إلا أنها جميعاً نأخذ السياسات الاقتصادية بعين الاعتبار (Rainer,2007).

وهناك أيضاً الدافع الاجتماعي أو الإنساني خاصة في حالات الكوارث والطبيعية والحروب، ولكن بمكن القول إن هناك ثلاث دوافع رئيسية وهي:

1. **الدافع السياسي:** أن تسيس المساعدات سياسة عامة أو قانون عام يطبق على جميع المساعدات التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية(أبراش، 2010)، كما أن الخاصية الأكثر أهمية للمساعدات هي رسم السياسات الخارجية للدول المانحة، ويتم ذلك من خلال دعم دول صديقة وموالية، او لإجبار دول على سياسة ما أو منعهم من تنفيذها، بمعنى أن الأموال المقدمة من الخارج تقف وراءها مطالب سياسية من الجهات المانحة، وقد استخدمت الولايات المتحدة عامل المساعدات الخارجية للضغط على الدول المحيطة بفلسطين بهدف الحصول على اكبر تنازل سياسي ودبلوماسي ممكن من تلك الدول مقابل المساعدات التي يتم تقديمها لهم (سمارة، 2013).

2. الدافع الاقتصادي:

يعتبر الدافع الاقتصادي للمساعدات والمنح من أهم الدوافع، فما حدث في مصر خلال السنوات الأخيرة في تجربتها في المساعدات الأمريكية يظهر صوراً مختلفة من الضغط والابتزاز على الجانب المصري، فعلى سبيل المثال حققت الولايات المتحدة الأمريكية فائضاً تجارياً مع مصر بلغ 45 مليار دولار، كما ربطت المعونة والمساعدات الامريكية لمصر بقيام شركات أمريكية بتنفيذ المشروعات المرتبطة بالمساعدات، وتوجيه جزء منها نحو الخبراء الأمريكيين، واستخدام وسائل النقل الأمريكية، وتمويل استيراد فائض الحبوب الأمريكي (Mariana,2011).

3. الدافع الإنساني:

يقصد بالدافع الإنساني مساعدة الدول النامية على مواجهة الأزمات والكوارث التي قد تواجهها، مثل انتشار الأمراض والأوبئة، الزلازل والبراكين، المجاعات، الجفاف، السيول والفيضانات، ومساعدة الدول الفقيرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، استجابة لاعتبارات أخلاقية، تتمثل فى وفاء القادرين بواجب التضامن إزاء غير القادرين فى المجتمع الدولي واستجابة لمبدأ التعويض، تعويض الدول التي تعرضت للاستعمار فترات طويلة، عما سببه لها هذا الاستعمار من مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية (Rich Nielsen, 2010).

II.2- الاثار الإيجابية والسلبية للمساعدات على الدول النامية (فراج، وآخرون، 2023):

انقسمت الآراء بين مؤيدي ومعارضين اتجاه آثار المساعدات الخارجية، ولكل منهم حجج، فكانت حجج مؤيدي اتجاه أن المساعدات الخارجية لها آثار إيجابية فيما يلي (الغاليين، 2020):

1. أن المساعدات الخارجية تزيد من الادخار وتمويل الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة أسهم رأس المال، ومن وجه نظرهم أن الدول الفقيرة ليس لديها القدرة على توليد كميات كافية من الادخار لتمويل الاستثمار لبدء النمو، بالتالي فإن المساعدات الخارجية تعمل تعزيز الادخار والاستثمار.

2. تعمل المساعدات الخارجية على نقل التكنولوجيا والمعرفة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة عن طريق المساعدات الفنية، بالإضافة إلى ذلك تسهم المساعدات في بناء قطاعات إنتاجية لمساعدة الدول المتلقية للوصول إلى نتائج مثمرة في التنمية عن طريق ربط تلك القطاعات الإنتاجية مع الدول المتلقية بقطاعات أخرى.

3. يكون للمساعدات الخارجية تأثير إيجابي على نتائج التنمية بخلاف النمو الاقتصادي، مثل الصحة والتعليم والبيئة، ويدعم مؤيدي هذا الاتجاه بأن المساعدات التي ساهمت في القضاء على الجدري، وشلل الأطفال، وكورونا والامراض الأخرى التي انتشرت في الدول النامية (OECD, 2021).

وفي هذا الجانب يدعم المؤيدين لهذا الاتجاه بالإشارة إلى الاثار الإيجابية المتعلقة بزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال المساعدات الخارجية في العديد من الدول، حيث أظهرت بعض الدراسات أن نصيب الفرد من المساعدات يدعم النمو الاقتصادي للدول ذات الدخل المنخفض مثل تنزانيا وموزمبيق، كما كان لنصيب الفرد من المساعدات تأثير كبير في الدول ذات الدخل المتوسط مثل المغرب، ومن الجدير ذكره أن المساعدات الخارجية تكزن أكثر فائدة للدول منخفضة الدخل لأن هذه الدول تستخدم المساعدات التي تتلقاها لتوفير التعليم والرعاية الصحية للمواطنين، مما ينعكس في النهاية على تحسين النمو الاقتصادي على المدى الطويل(Ishwor, 2020).

ومن ناحية الفريق الذي وضع حجج للتأثر السلبي للمساعدات الخارجية والتي أجملها فيما يلي:

1. تخلق المساعدات الاعتماد المقرط على علي المساعدات الخارجية، أشكالاً مختلفة من التبعية للدول المانحة، كالتبعية الغذائية، حيث تقدم الدول المانحة السلع الغذائية بأسعار تقل عن الأسعار الحقيقية لدى الدول المتلقية، مما يؤدي إلى ضعف الصناعات الزراعية المحلية في الدول الفقرة، وذلك لعدم قدرة المزارعون المحليون على التنافس مع وفرة المساعدات الغذائية المستوردة الرخيصة.
2. تعمل المساعدات الخارجية على زيادة وجود السلطات الديكتاتورية المستبدة، التي ترغب في الحصول على أموال المساعدات من أجل تحقيق مصالح شخصية، ليس لها صلة بالتنمية أو الصالح العام (الظهيرات، والشرعة، 2021).
3. تتجاهل الدول المانحة في بعض الأحيان عند تقديم المساعدات الخارجية، الظروف الاقتصادية والسياسية للدول المتلقية، وتسعى لتطبيق تجاربها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، دون الأخذ في الاعتبار احتياجات الدول المتلقية في تلك الفترة، ومن ناحية أخرى قد لا تتوافق المساعدات الخارجية مع الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات الدول المتلقية (عمر، 2000).
4. تسعى الدول الداعمة من خلال المساعدات الخارجية إلى نشر الثقافة الغربي في الدول المتلقية، باعتبار أن الثقافة الغربية صالحة لكل المجتمعات، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين ثقافة الدولة المانحة وثقافة الدول المتلقية، وهذا يجعل الغرب المتحكم في شؤون الدول المتلقية للمساعدات (الظهيرات، 2021).
5. في بعض الحالات تكون الأموال التي تقدمها الدول المانحة للدول المتلقية قليلة جداً، مقارنة مع ما تتطلبه تلك الدول من أموال لإحداث التنمية، بالتالي لم تؤتي هذه المساعدات بالأغراض المرجوة منها.

في ضوء ما سبق يرى الباحث بأن إخفاق المساعدات في تحقيق النتائج المرجوة منها، وعدم تحقيق أي نتائج ملحوظة، لا يدل على أن المساعدات في حد ذاتها هي التي تؤثر بالسلب عل الدول، إنما يعود لعوامل أخرى تتعلق بسياسات الجهات المانحة والمتلقية لتلك المساعدات، ولو تم استغلال المساعدات استغلال أمثل وتوجيهها للقطاعات الأكثر إنتاجية وأكثر احتياجاً للمساعدات فإن ذلك سيعمل على رفع فعالية وكفاءة المساعدات الخارجية وتحقيق أهدافها نسبياً.

II.3- النمو الاقتصادي مفهومه ومصادره:

أ. مفهوم النمو الاقتصادي:

برزت تعريفات عديدة للنمو الاقتصادي منها "الارتفاع في نصيب الفرد أو نصيب عنصر العمل من حجم الانتاج" (تودارو، 2006).

وعرف النمو الاقتصادي هو عملية زيادة في إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية محددة، معبرًا عنها عادةً بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) أو الناتج القومي الإجمالي (GNP) بعد استبعاد تأثير التضخم(Krugman, P., & Wells, R. 2021)

وفيما يلي التعريف الكمي والتعريف الشامل للنمو الاقتصادي:

التعريف الكمي :زيادة في كمية ونوعية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد معين، تقاس عادةً كنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقارنة بفترة زمنية سابقة (Mankiw, N. G. ,2020) .

التعريف الشامل :عملية زيادة تراكمية ومستمرة في الدخل الحقيقي للفرد على مدى طويل (مثل ربع قرن)، بحيث تتجاوز معدل نمو السكان، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين مستويات المعيشة دون زيادة الفقر أو تدهور توزيع الدخل (عمارة، والبحيري، 2018).

وعرف البنك الدولي النمو الاقتصادي في تقرير"World Bank Economic Growth Overview" ، يُعرّف النمو الاقتصادي كتوسع في الإنتاج الاقتصادي يساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة، مع التركيز على أهمية السياسات التي تعزز الابتكار والاستثمار في رأس المال البشري والمادي (البنك الدولي، 2023).

ب. مصادر النمو الاقتصادي:

مصادر النمو الاقتصادي هي العوامل التي تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات في اقتصاد دولة ما، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP) أو الناتج القومي الإجمالي .(GNP) تُصنف هذه المصادر عادةً إلى العوامل التالية (World Governments Summit. (2025) ؛ IMF. 2023 ؛ حواس، 2020):

1. **رأس المال المادي** (Physical Capital) يشمل الاستثمارات في البنية التحتية، المصانع، الآلات، والمعدات. زيادة رأس المال المادي تعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
2. **رأس المال البشري** (Human Capital): يتضمن التعليم، التدريب، والمهارات التي يمتلكها العاملون. تحسين رأس المال البشري يزيد من إنتاجية العمالة.

3. **الموارد الطبيعية** (Natural Resources): تشمل الأرض، المعادن، النفط، والموارد المتجددة مثل المياه. توافر هذه الموارد واستخدامها بكفاءة يدعم النمو.

4. **التقدم التكنولوجي** (Technological Progress): يشمل الابتكارات والتحسينات في العمليات الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.(Total Factor Productivity - TFP)

5. **البنية المؤسسية** (Institutional Framework): تشمل السياسات الاقتصادية، النظام القانوني، استقرار الحكومة، والمؤسسات المالية. بيئة مؤسسية مستقرة وفعالة تشجع الاستثمار والنمو.

6. **الطلب الكلي** (Aggregate Demand): زيادة الإنفاق من القطاعات العائلية، الحكومية، والاستثمارية، بالإضافة إلى الصادرات، تدفع النمو من خلال تحفيز الإنتاج.

ج. النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي:

1. النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

هناك العديد من النماذج الاقتصادية والنظريات، ويمكن إجمالها أهمها في التالي:

– **النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:** ترى أن الإنتاج دالة للعمل، رأس المال، الموارد الطبيعية (ثابتة)، والتقدم التكنولوجي، مع خضوع الإنتاج الزراعي لتناقص الغلة. تربط بين التراكم الرأسمالي وزيادة السكان، لكن النمو السكاني يقلل الغلة الزراعية، مما يرفع الأجور ويخفض الأرباح والادخار. تشترط التنمية الاقتصادية استقرارًا وعدم تدخل الدولة(Snowdon, B., & Vane, H. R. 2024) .

– **نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي:**

شومبيتر ركز في تحليل النمو الاقتصادي على دور المنظم (المبتكر) والائتمان المصرفي. يرى أن النمو لا يحدث تدريجيًا، بل عبر قفزات غير منتظمة (ازدهار يعقبه كساد)، ويتوقف عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية. المنظم هو العنصر الأساسي، حيث يبتكر من خلال إنتاج سلع جديدة، فتح أسواق جديدة، أو استغلال مصادر خام جديدة، مما يحقق أرباحًا ويعزز النمو والتنمية (ghion, P., Akcigit, U., & Howitt, P. 2021).

– **كينز والنمو الاقتصادي:** يرى كينز أن النمو الاقتصادي يعتمد على مستوى الطلب الكلي (الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات) .

إذا انخفض الطلب (بسبب انخفاض الثقة أو الاستثمار)، يقل الناتج والتوظيف، مما يؤدي إلى الكساد، على عكس الكلاسيكيين، يرفض كينز فكرة أن الاقتصاد يصحح نفسه تلقائيًا، مشددًا على إمكانية استمرار التوازن عند مستويات منخفضة من التوظيف (Skidelsky, R. 2020)

2. نماذج النمو الاقتصادي:

– **نموذج هارود ودومار:** الفكرة الأساسية أن للاستثمار دورا هاماً ورئيسياً في عملية النمو، الذي يعتمد بدوره على الادخار. في البلدان النامية، حيث معدلات الادخار منخفضة، والمساعدات الخارجية تُستخدم لسد فجوة الادخار (Savings Gap) من خلال تمويل الاستثمارات اللازمة للنمو، وحاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي وتوصلا إلى المعادلة النهائية التالية

$$G(Y) = \Delta y/y = s/COR$$

والمعادلة السابقة تمثل الشكل المبسط لنموذج هارود – دومار في نظريتهم للنمو الاقتصادي حيث نرى أن معدل النمو في الناتج القومي يتحدد بكل من معدل الادخار القومي (s) ومعامل رأس المال للناتج (COR).

ونرى من المعادلة أن معدل النمو يتناسب طردياً مع معدل الادخار والتي تغطيها الدول النامية من خلال المساعدات الخارجية، نظرا لانخفاض معدل الادخار في الدول النامية،

وعكسياً مع معامل رأس المال. وهذا يعني أن المجتمعات إذا أرادت أن تنمي ناتجها القومي عليها أن تدخر نسبة من ناتجها القومي ومن ثم تستثمر هذا الادخار (Ofori & et.al,2024).

– **نموذج سولو:** يعتبر نموذج سولو، من أهم النماذج التنموية، يركز على دور التكنولوجيا كعامل خارجي (Exogenous Growth) في النمو الاقتصادي، خاصة في الدول الرأسمالية المتقدمة. اختبر سولو فرضية أن تراكم رأس المال يعزز إنتاجية العمل، لكنه وجد أن 12.5% فقط من نمو الإنتاجية في الولايات المتحدة (1909–1949) يعود لزيادة رأس المال، بينما يعزى الجزء الأكبر لـ "التحول التقني"، وهو النمو الناتج عن التطورات التكنولوجية وغيرها. النموذج يبرز أهمية الادخار والاستثمار، ويستخدم معادلة لحساب النمو:

$$\Delta A / A = \Delta y / y - \{(1 - \square)(\Delta L / L)\} - (\square)(\Delta K/K)$$

التقدم التكنولوجي (TFP) يُحسب كـ "بواقي سولو" بطرح نمو المدخلات (العمل ورأس المال) من نمو المخرجات، ويعتمد على عوامل مثل البحث والتطوير والتعليم (حمدان، 2012).

– **نموذج رومر** (Romer Growth Model): هو نموذج نمو داخلي (Endogenous Growth) طُور بواسطة بول رومر في عام 1990، يركز على تفسير النمو الاقتصادي من خلال الابتكار والتكنولوجيا كعوامل داخلية يتم إنتاجها داخل الاقتصاد، وليست خارجية كما في نموذج سولو(Jones, C. I. 2019) .

– **نموذج لوكاس** (Lucas Growth Model): هو نموذج نمو داخلي (Endogenous Growth) طُور بواسطة روبرت لوكاس في عام 1988، يركز على دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، على عكس نموذج سولو الذي يعتمد على التقدم التكنولوجي الخارجي(Hanushek, E. A., & Woessmann, L. 2020).

مما سبق يتضح للباحث أن هارود دومار ركز على الادخار لزيادة عجلة النمو الاقتصادي، بينما ربط سولو (1956) النمو بالتكنولوجيا الخارجية، وركز رومر (1990) على الابتكار الداخلي، بينما ركز لوكاس (1988) على رأس المال البشري.

III– الدراسات السابقة:

يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت موضوع قياس أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة، وتنوعت الدراسات بين المحلية والعربية والأجنبية، وتم في هذا الجزء عرض أهم هذه الدراسات:

فعلى صعيد الدراسات المحلية فقد ركزت دراسة صوافطة وايراني (2021) على قياس أثر المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1996-2018)، واختارت الدراسة المتغير المنح والمساعدات والإيراداتالعامة كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، من خلال نموذج الانحدار الخطي المتعدد وتوصلت الدراسة لعدم وجود أثر للمنح والمساعدات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين.

وحللت دراسة (صبح، 2017) اثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطينية للفترة 1996-2015، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت المنح والمساعدات الخارجية كمتغير مستقل، وعدد من المتغيرات التابعة منها العجز الجاري للموازنة العامة الفلسطينية، العجز الكلي للموازنة العامة الفلسطينية، النفقات العامة للموازنة الفلسطينية، النفقات الجارية والنفقات التطويرية، واستخدمت نماذج الانحدار الخطي البسيط، وتوصلت الدراسة لوجود أثر للمنح والمساعدات في كل المتغيرات التابعة (العجز الجاري للموازنة العامة الفلسطينية، العجز الكلي للموازنة العامة الفلسطينية، النفقات العامة للموازنة الفلسطينية، النفقات الجارية والنفقات التطويرية).

أما دراسة سمارة (2013) فقد اهتمت بتقدير أثر المساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي في فلسطين، واعتمدت الدراسة على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات المستقلة كالمساعدات والسياسة المالية والتراكم الرأسمالي والصادرات، واعتمدت الدراسة على الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة لوجود أثر للمساعدات الخارجية في النمو الاقتصادي لكنها لم تكن صاحبة الدور الريادي في هذا التأثير.

وعلى صعيد الدراسات العربية فقد ركزت دراسة فراج وآخرون (2023) على التعرف على تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة لعدم قدرة المساعدات الخارجية على جعل الدول المتلقية في وضع أفضل وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك بسبب عدم توجيه المساعدات إلى وجهتها الصحيحة.

وحللت دراسة بن علال وآخرون، (2021) أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل (الكاميرون، مصر، غانا، الفلبين، الهند، اندونيسيا) خلال الفترة 2007-2017، واعتمدت الدراسة على النماذج القياسية من خلال اختيار الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي كمتغير تابع، أما المتغيرات المستقلة فقد كانت (المساعدات الخارجية المقدمة لقطاع الخدمات، المساعدات الخارجية المقدمة لقطاع الزراعة، المساعدات الخارجية المقدمة لقطاع الصناعة)، وتوصلت الدراسة لعدم قدرة المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية لهذه الدول على تفسير التغير في النمو الاقتصادي الكلي.

وقاست وحللت دراسة حمد وآخرون (2021) أثر المساعدات المالية الدولية في النمو الاقتصادي للدول منخفضة الدخل للمدة (1990-2019)، وحدت الدراسة المتغيرات المستقلة المساعدات المالية الدولية الممنوحة للدول منخفضة الدخل، ونصيب الفرد من المساعدات المالية الدولية الممنوحة للدول منخفضة الدخل بينما تم الاخذ بالناتج المحلي الإجمالي من خلال نماذج البانل داتا، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة

إيجابية بين المساعدات المالية والنمو الاقتصادي في حالة توجيه هذه المساعدات إلى بناء راس المال الاجتماعي، ووجود علاقة عكسية بين نصيب الفرد من المساعدات المالية والنمو الاقتصادي.

أما الدراسات الأجنبية فقد قامت دراسة(a, et.al, 2024Rojík) بتقييم نقدي لتأثير المساعدات الخارجية على الاقتصاد النيجيري مع اهتمام خاص بالمساعدة الإنمائية الرسمية من عام 1980 إلى عام 2019. وقد استخدمت نهج اختبار حدود ARDL للتكامل المشترك ووجدت علاقة طويلة المدى بين المتغيرات المستخدمة. علاوة على ذلك، تشير النتائج المقدرة إلى أن المساعدة التنموية الرسمية كشكل من أشكال المساعدات الخارجية والائتمانات لا تساهم في تقدم الاقتصاد النيجيري، بل تؤخره. كما خلصت الدراسة إلى أن القوى العاملة تساهم على المدى القصير والطويل في التقدم الاقتصادي في نيجيريا، في حين أن إجمالي تكوين رأس المال، تمامًا مثل المساعدات الخارجية، يؤخر النمو.

وركزت دراسة (Tadei, 2023) على العلاقة بين النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمساعدات الخارجية، كما تم قياسها من قبل الرسمية المساعدة التنموية من المؤسسات الأوروبية. ومن خلال دراسة إحصائية أجريت على 48 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال الفترة الأخيرة من عام 1996 حتى عام 2020، تشير النتائج إلى أن فالمساعدات لها أثر سلبي كبير على النمو الاقتصادي ما لم يتوسطها الخير المؤسسات. وهذا يعني أنه عندما توجد مؤسسات جيدة، فإن تأثير المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي إيجابي، في حين أنه بدون وجود مؤسسات جيدة يكون التأثير المساعدات على النمو سلبية.

وحللت دراسة (Rahmatullah , 2020) المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي دراسة المساعدات الخارجية وآثارها والعلاقة مع نصيب الفرد دخل أفغانستان، وطبقت الدراسة أساليب البحث الكمي واستخدم السلاسل الزمنية، وأظهرت نتائج عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين المساعدات الخارجية ودخل الفرد في أفغانستان، وأن الاعتماد على المساعدات الخارجية ليس نهجا مستداما على المدى الطويل النمو الاقتصادي لأفغانستان.

III.1- التعقيب على الدراسات السابقة:

أغلب الدراسة استخدمت النماذج الإحصائية باستثناء دراسة (فراج وآخرون، 2023) التي اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة الحالية علة بناء النماذج الإحصائية لقياس أثر المساعدات والمنح في النمو الاقتصادي الفلسطيني.

أعلب الدراسات السابقة اعتمدت على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ليمثل النمو الاقتصادي، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليعبر عن التنمية الاقتصادية.

اختلفت الدراسات السابقة في اختيار الأسلوب الاحصائي الأمثل، فمنها اعتمد على الانحدار الخطي المتعدد، وأخرى اتمت على نماذج البانل داتا، إلا أن الدراسة الحالية فقد اعتمدت على نموذج (ADRL).

اختلقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الفترة للسلاسل الزمنية، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على بيانات للفترة (1996-2013).

IV- المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية:

لا بد من الحديث عن المؤشرات الاقتصادية والمتغيرات المختارة للنموذج، وذلك من خلال الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج، والتسلسل الزمني لمتغيرات النموذج خلال الفترة الزمنية ()، والجدول التالي يوضح الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.

نلاحظ من الجدول (1) أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بلغ (3649.098) دولار، وبلغت أقل قيمة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في فلسطين (2616.170) دولار خلال عام (2003م) وذلك لسياسة الاحتلال الإسرائيلي المنهجة ضد الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تدمير المصانع والمحلات وتجريف الأراضي الزراعية وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني والاجتياحات المتكررة لقطاع غزة والضفة الغربية خلال العام 2002م.

أما أعلى قيمة لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في فلسطين فقد بلغت (4333.600) مليون دولار وذلك خلال العام 2008. وذلك يعود للاستقرار النسبي في المنطقة خلال عام 2008م. والشكل البياني التالي يوضح التسلسل الزمني لمتغير نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1996م-2023م)

وعلى صعيد منح لدعم الموازنة تبين ان الوسط الحسابي بلغ 562.9768 مليون دولار خلال فترة الدارسة، وكنت أعلى قيمة للمنح لدعم الموازنة (1763.100) مليون دولار في العام 2008، وذلك بسبب عودة الدعم للسلطة الفلسطينية بعد خفضه في العام 2006 خاصة بعد الانتخابات التشريعية ونتائجها التي جعلت العالم الخارجي يحجم في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية،

بينما بلغت أقل قيمة للمنح لدعم الموازنة (0.526316) مليون دولار في العام 1998، والشكل البياني التالي يوضح التسلسل الزمني للمنح لدعم الموازنة من العام 1996 لغاية العام 2023.

أما المنح لدعم المشاريع التطويرية بلغ الوسط الحسابي للمنح لدعم المشاريع التطويرية (188.4606) مليون دولار خلال فترة الدراسة، بينما بلغت أعلى قيمة للمنح المخصصة لدعم المشاريع التطويرية (456) مليون دولار في العام 2000، اما أقل قيمة للمنح المخصصة لدعم المشاريع التطويرية بلغت (-3.741906) مليون دولار في العام 2019، ومن الجدير ذكره أن هذه القيمة تعكس عجزاً مالياً في المنح المخصصة لدعم المشاريع التطويرية، وذلك قامت إسرائيل في مارس 2019 بخصم 12 مليون دولار شهريًا من إيرادات التسوية التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية، كرد على مدفوعات السلطة لعائلات الأسرى والشهداء. أدى هذا إلى أزمة مالية حادة، حيث رفضت السلطة الفلسطينية في البداية قبول الإيراداتالمخصومة، مما تسبب في عجز مالي كبير بلغ 800 مليون دولار في 2019، مع انخفاض دعم المانحين إلى 590 مليون دولار (3.5% من الناتج المحلي الإجمالي). هذا العجز قد يُفسر القيمة السالبة إذا تم تسجيل المنح كصافي بعد الخصومات (UNCTAD, 2020)، والشكل البياني التالي يوضح التسلسل الزمني لسلسلة المنح المخصصة لدعم المشاريع التطويرية.

أما فيما يتعلق بإجمالي الإيراداتفقد بلغ الوسط الحسابي (2154.584) مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغت أعلى قيمة لإجمالي الإيرادات(4921.705) مليون دولار في العام 2022، بينما جاءت أقل قيمة لإجمالي الإيرادات(275) في العام 2001، والشكل البياني التالي يوضح التسلسل الزمني لإجمالي الإيراداتفي فلسطين خلال الفترة (1996-2023)

V- الإجراءات والمنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي من أجل بناء نموذج قياسي أثر المنح والمساعدات في النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1996م-2023م)، وتقدير العلاقة الانحداريه بين المتغير التابع المتمثل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الفلسطيني مع المتغيرات المستقلة التالية: (المنح لدعم الموازنة، المنح لدعم المشاريع التطويرية، اجمالي الايرادات)

مصادر البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني، التي تتمثل بالبيانات السنوية للفترة من عام (1996م) إلى عام (2023م). وقد تم تجميع البيانات من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

V.1- النموذج القياسي:

اعتمدت الدراسة على النموذج القياسي، وذلك على النحو التالي:

$$GDI\ per = \beta_0 + \beta_1 EBS + \beta_2 EFDE + \beta_3 TR + \varepsilon$$

حيث إن:

GDI per Gross National Income (Per Capita): نصيب الفرد من الدخل القومي الفلسطيني بالدولار الأمريكي معبرا عن النمو الاقتصادي.

EBS External budgetary support: منح لدعم الموازنة.

EFDE External financing for development expenditures: منح لدعم المشاريع التطويرية.

TR Total revenues: إجمالي الايرادات.

β_0: الحد الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

ε : الخطأ العشوائي.

الطريقة القياسية المستخدمة في التقدير

قبل البدء في الطريقة القياسية المناسبة والنموذج الأنسب لبيانات السلاسل الزمنية محل الدراسة لا بد من معرفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بالإضافة للوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.

V.2- معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة:

الجدول التالي يوضح معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة (منح لدعم الموازنة، منح لدعم المشاريع التطويرية، إجمالي الايرادات) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

نلاحظ من خلال جدول (2) أن معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي وبين المنح لدعم الموازنة بلغ (0.48) وبمستوى دلالة (0.0096) وهي أقل من 5%، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المنح لدعم الموازنة وبين النمو الاقتصادي الفلسطيني.

وبلغ معامل الارتباط بين المنح لدعم المشاريع التطويرية والنمو الاقتصادي (-0.49)، وبمستوى دلالة (0.0070) وهي أقل من 5%، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المنح لدعم المشاريع التطويرية وبين النمو الاقتصادي في فلسطين.

أما معامل الارتباط بين إجمالي الإيراداتوالنمو الاقتصادي الفلسطيني بلغ (0.73)، وبمستوى دلالة (0.0000) وهي أقل من 5%، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين إجمالي الإيراداتوالنمو الاقتصادي في فلسطين.

V.3- اختبار جذر الوحدة:

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية أن تتصف هذه السلاسل بالاستقرار(السكون) Stationary، وفي حال غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية أو بين السلسلة الزمنية لكل متغير على حدا غالباً ما يكون زائفاً (عطية، 2005: 643)، وبمعنى آخر كل متغير مستقل لا بد يأخذ فترة من الزمن يطلق عليها الفجوة المتباطئة حتى يظهر أثره في المتغير التابع وذلك يرتبط بعوامل سيكولوجية وتكنولوجية وقانونية.

وعدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير يعود لاحتوائها على حذر الوحدة، بالتالي لا بد من إجراء اختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ودرجة تكاملها، يعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية.

وهناك العديد من اختبارات جذر الوحدة إلا أننا اعتمدنا على الاختبارين الأكثر شيوهاً وتطبيقاً في الدراسات التطبيقية القياسية، بواسطة اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller: ADF) أو اختبار فيلبس بيرون (Phillips Peron, PP) المطور.

وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية بواسطة اختبار فيلبس بيرون (P.P) الذي يعد من الاختبارات المهمة للكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ويعتمد على الفرق الأول في السلسلة، وذلك على النحو الاتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \beta y_{t-1} + U_t$$

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \beta y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة β، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

Null Hypothesis $H_0: \beta = 0$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

Alternative Hypothesis $H_1: \beta \neq 0$

فإذا كانت β سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية، فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011: 344).

إلا إن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة؛ وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \beta y_{t-1} + \beta_i \sum_{i=1}^{m} \beta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، و α_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، و t تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati,2004,p817).

ولغرض اختبار السكون بين متغيرات الدراسة، تم استخدام كل من اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller) واختبار فيلبس بيرون المطور (Phillips Perron-PP) للتحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

وعندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة – وفقاً لاختبارات السكون السابقة – يمكن استخدام أساليب التكامل المشترك لدراسة العلاقة الانحدارية للمتغيرات المراد دراستها في المدى الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من ديكي فولر الموسع واختبار فيلبس بيرون.

نلاحظ من خلال جدول (3) أن المتغيرات لم تكن مستقرة في المستوى العام، وأن جميع المتغيرات استقرت في المستوى الأول حسب اختبار ديكي فولر بثابت وبدون ثابت ومع ثابت ومتجه للمتغيرات المستقلة (منح لدعم الموازنة، نصيب الفرد اجمالي الايرادات)، والمتغير التابع

المتمثل نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار الامريكي. وأن متغير المنح المخصصة لدعم المشاريع التطويرية كان مستقر في المستوى الأول بثابت ومع ثابت ومتجه. وكان غير مستقر بدون ثابت في المستوى العام واستقر في المستوى الأول.

كما يوضح الجدول نتائج اختبار فيلبس بيرون (PP) أن المتغيرات استقرت بعد الفرق الأول حسب اختار فيلبس بيرون بثابت وبدون ثابت ومع ثابت ومتجه للمتغيرات (منح لدعم الموازنة، نصيب الفرد اجمالي الايرادات، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي). كما كان متغير المنح لدعم المشاريع التطويرية استقر في المستوى العام بثابت ومع تابت ومتجه، أما بدون متجه فقد استقر في المستوى الأول. وبناء على نتائج اختبار جذر الوحدة فإن نموذج (ARDL: Auto Regressive Distributed Lag Models) هو الأنسب لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (منح لدعم الموازنة، منح لدعم المشاريع التطويرية، إجمالي الإيرادات) والمتغير التابع المتمثل في التنمية الاقتصادية.

V.4- نموذج (ARDL):

يعد نموذج (ARDL) من النماذج الحديثة إلى حد ما مقارنة بالنماذج الأخرى، وأحد أساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في السنوات الأخيرة، حيث يقدم هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الانموذج، وطبق هذا انموذج من لدن محمد هاشمي بيساران وشين، وتم نطيره من لدن بيساران وآخرون (Pesaranet.al, 2001)، حيث يتميز هذا النموذج أنه لا يشترط أن تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها، كما يقدم النموذج مقدرات كفؤة وغير متحيزة لأن النموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي، لذلك استخدمت الدراسة نموذج التباطؤ الموزع ذاتي الانحدار ((Autoregressive Distributed Lag (ARDL) لقياس أثر المنح والمساعدات على النمو الاقتصادي في فلسطين، ويعد نموذج التباطؤ الموزع ذاتي الانحدار مناسب لحجم العينات الصغيرة، ويميز بين التأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل (حسن، وشومان، 2013)

V.5- اختبار الحدود (Bound Test):

تم تصميم هذا الاختبار بواسطة Persaran، حيث تنص الفرضية البديلة على أن المعادلة المقدرة متكاملة، وتكون متكاملة إذا كانت قيمة الاختبار F- statistic أكبر من الحد الاعلى Bounds(I_1) نقبل الفرض البديل بمعنى أن المعادلة متكاملة، كما إذا كانت قيمة الاختبار أقل من الحد الأدنى Bounds (I_0) فلا يمكننا رفض الفرض العدمي، أما إذا وقعت قيمة الاختبار بين الحد الاعلى والحد الادنى فتكون النتائج غير حاسمة (Persaran, et al , 2001)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الحدود، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الحدود.

نلاحظ من الجدول (4) أن قيمة F تساوي (4.33) جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود ما يعني أنه يمكننا رفض الفرض العدمي والذي ينص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. ونقول وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية (10%, 5%. 2.5%).

V.6- نتائج تقدير نموذج (ARDL):

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج ARDL لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمنح لدعم الموازنة والمنح لدعم المشاريع التطويرية بالإضافة لإجمالي الإيراداتفي فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996-2023).

يتضح من الجدول السابق بان قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (0.82)، وهذا يعني أن ما نسبته (82%) من التغير من المتغير التابع المتمثل بالنمو الاقتصادي، تعود للتغير في المتغيرات المستقلة (المنح والمساعدات لدعم الموازنة، المنح والمساعدات لدعم المشاريع التطويرية، إجمالي الايرادات)، وأن ما نسبته (18%) يعود لمتغيرات لم تدرج في النموذج. كما بلغت قيمة اختبار (F-statistic = 14.86) وبمستوى معنوية (0.000005)، وهذا يدل على أن النموذج جيد وقدرته على التفسير عالية.

كما يتضح أن المنح والمساعدات لدعم الموازنة تؤثر على النمو الاقتصادي تأثيراً إيجابياً، وبلغت نسبة التأثير (0.465) وبمستوى معنوية (0.0241)، وهي أقل من 5% مما يدل على أنها معنوية إحصائياً.

أما المنح والمساعدات لدعم المشاريع التطويرية لها تأثير سلبي، حيث بلغت نسبة التأثير (0.493-)، وبمستوى معنوية (0.3696)، وهي أكبر من 5% مما يدل على عدم وجود تأثير للمنح والمساعدات لدعم المشاريع التطويرية في النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1996-2023).

وكان تأثير إجمالي الإيراداتإيجابي في النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث بلغت نسبة تأثير إجمالي الإيرادات(0.507)، وبمستوى معنوية (0.0011)، وهي أقل من 5% وهذا يعكس وجود الأثر الإيجابي لإجمالي الإيراداتفي النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة.

V.7- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ (Error correction Model) لقياس العلاقة قصيرة الأجل مع قياس سرعة تعديل وتصحيح الخطأ لإعادة التوازن في الأجل الطويل.

نلاحظ من الجدول (6) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ لمعادلة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمنح والمساعدات ذو إشارة سالبة وبلغت (0.211)، ويدل ذلك على قدرة النموذج على تصحيح الخطأ بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الاجل الطويل لإعادة التوزان مع العمل أن المعامل معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1%، بالإضافة لوجود تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة (المنح لدعم الموازنة، المنح لدعم المشاريع التطويرية، اجمالي الايرادات) في الاجل القصير والطويل معاً.

V.8- اختبار استقراريه السلسلة (Stability Test):

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين لتبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية ARDL (شيخة، 2017).

ويتم التحقق من الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM) و(CUSUM of Squares)، داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة. والشكل البياني التالي يوضح نتائج اختبارات (CUSUM)، (CUSUM of Squares).

يتضح من الشكل السابق أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، بالنسبة لنموذج الدراسة هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، مما يدل على وجود استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

V.9- الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس أثر المنح والمساعدات في النمو الاقتصادي بفلسطين، وخلوه من المشاكل الاحصائية، يستلزم الاختبارات التشخيصية التالية (شيخة، 289:2011):

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Jarque- Bera Normality): وذلك من خلال اختبار (Jarque- Bera test). وإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05 فهذا يعني أن البيانات تتبع توزيع طبيعي (السواعي، وداوود،2013). ويكون هناك إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر، وبينت نتائج اختبار (Jarque- Bera test) أن قيمة الاختبار بلغت (0.7696)، بقيمة احتمالية (0.6805)، والشكل البياني يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

- إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):

حيث يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين، وسيعتمد الباحث على اختبار ARCH الذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها (صافي، 2015). يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة اختبار ARCH بلغت (2.0902) عند مستوى احتمال (0.1623)، وهذا يعني قبول الفرض العدمي القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

V.10- نتائج الارتباط التسللي للأخطاء:

يمكن التأكد من أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي للأخطاء عن طريق القيام بإجراء اختبار مضاعف لاجرانج (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)، والذي تظهر نتائجه في الجدول التالي (عياش،2018 :273):

يتضح من الجدول (8) عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين معالم الانحدار، حيث بلغت قيمة الاختبار (0.951) وبمستوى معنوية (0.4098)، وهي أكبر من 5%.

VI- النتائج والتوصيات:

1.VI- النتائج:

هدفت الدراسة إلى قياس أثر المنح والمساعدات على النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1996-2023)، من خلال تقدير النماذج القياسية، ولقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج، منها:

1. وجود علاقة طردية بين المنح لدعم الموازنة وبين النمو الاقتصادي في فلسطين.
2. وجود علاقة عكسية بين المنح لدعم المشاريع التطويرية وبين النمو الاقتصادي في فلسطين.
3. وجود علاقة طردية بين إجمالي الإيراداتوالنمو الاقتصادي في فلسطين.
4. بلغ معامل التحديد المعدل (0.82)، وهذا يعني أن ما نسبته (82%) من التغير من المتغير التابع المتمثل بالنمو الاقتصادي، تعود للتغير في المتغيرات المستقلة (المنح والمساعدات لدعم الموازنة، المنح والمساعدات لدعم المشاريع التطويرية، إجمالي الايرادات)، وأن ما نسبته (18%) يعود لمتغيرات لم تدرج في النموذج.
5. تؤثر المنح والمساعدات لدعم الموازنة على النمو الاقتصادي تأثيراً إيجابياً، وبلغت نسبة التأثير (0.465) وبمستوى معنوية (0.0241)، وهي أقل من 5% مما يدل على أنها معنوية إحصائياً.
6. المنح والمساعدات لدعم المشاريع التطويرية لها سلبي من حيث الاشارة، حيث بلغت نسبة التأثير (0.493-)، وبمستوى معنوية (0.3696)، وهي أكبر من 5% مما يدل على عدم وجود تأثير للمنح والمساعدات لدعم المشاريع التطويرية في النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1996-2023).
7. تأثير إيجابي لإجمالي الإيراداتإيجابي في النمو الاقتصادي في فلسطين، حيث بلغت نسبة تأثير إجمالي الإيرادات(0.507)، وبمستوى معنوية (0.0011)، وهي أقل من 5% وهذا يعكس وجود الأثر الإيجابي لإجمالي الإيراداتفي النمو الاقتصادي في فلسطين خلال فترة الدراسة.

2.VI- التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. نظراً لسلبية تأثير المنح والمساعدات المخصصة لدعم المشاريع التطويرية فلا بد من العمل على التالي:

- إجراء دراسات لتحديد أسباب عدم فعالية المنح، مثل سوء التخصيص، ضعف التنسيق بين المانحين والمؤسسات المحلية، أو تركيز المنح على مشاريع غير منتجة. يُوصى بتوجيه المنح نحو قطاعات ذات مردود اقتصادي عالٍ مثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة أو التكنولوجيا.

- وضع إطار لتقييم أداء المشاريع الممولة بالمنح، مع التركيز على مؤشرات الأثر الاقتصادي (مثل خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي). وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة هذه المشاريع.

- العمل مع المجتمع الدولي لتخفيف القيود الاقتصادية المفروضة (مثل القيود الإسرائيلية على الحركة والتجارة)، التي قد تحد من فعالية المنح في تحقيق النمو.

2. على الرغم من إيجابية أثر الإيراداتعلى النمو الاقتصادي في فلسطين، فلابد من تعزيز كفاءة جمع الإيراداتمن خلال تحسين نظم جمع الضرائب المحلية وتوسيع القاعدة الضريبية لزيادة إجمالي الإيرادات، مع ضمان الشفافية وتقليل التهرب الضريبي.
3. توجيه الإيراداتنحو القطاعات المنتجة من خلال تخصيص حصة أكبر من الإيراداتللاستثمار في البنية التحتية، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا، لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.
4. استمرار جذب المنح وتحسين استدامتها، وتعزيز الشراكات مع المانحين الدوليين لضمان استمرار تدفق المنح لدعم الموازنة، مع السعي لتنويع مصادر التمويل لتقليل المخاطر المرتبطة بانخفاض الدعم) كما حدث في 2019 حيث انخفضت المنح إلى 3.5% من الناتج المحلي.
5. توجيه المنح نحو الإنفاق المنتج، وتخصيص المنح لتمويل مشاريع تنموية ذات أولوية مثل البنية التحتية، التعليم، والصحة، لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل، بدلاً من التركيز فقط على تغطية العجز الجاري.
6. تعزيز كفاءة إدارة الموازنة، من خلال تحسين الشفافية والمساءلة في استخدام المنح من خلال وضع آليات رقابة صارمة، لضمان أن تُسهم في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

7. على الأمد الطويل لا بد من تخفيف الاعتماد على المنح وتطوير استراتيجيات لزيادة الإيراداتالمحلية (مثل تحسين جمع الضرائب) لتقليل الاعتماد على المنح، مما يعزز الاستقلالية الاقتصادية ويحمي النمو من تقلبات التمويل الخارجي.

- ملاحق:

الجدول (1) الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	GDI per	EBS	EFDE	TR
Mean	3649.098	562.9768	188.4606	2154.584
Median	3672.289	501.1582	171.8979	1911.850
Maximum	4333.600	1763.100	456.0000	4921.705
Minimum	2616.170	0.526316	-3.741906	275.0000
Std.Dev	504.9454	451.1681	106.6476	1377.673

شكل (1): التسلسل الزمني لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1996م-2023م)

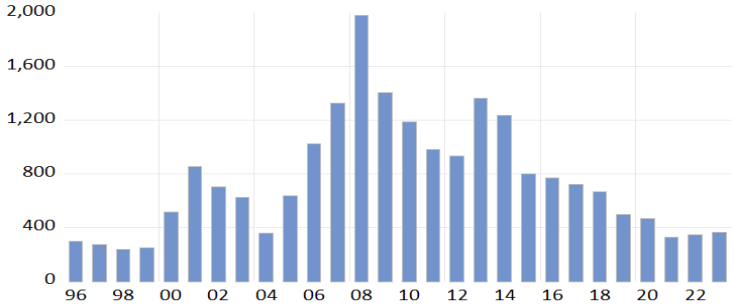

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-views)

شكل (2): التسلسل الزمني للمنح لدعم الموازنة في فلسطين خلال الفترة (1996م-2023م)

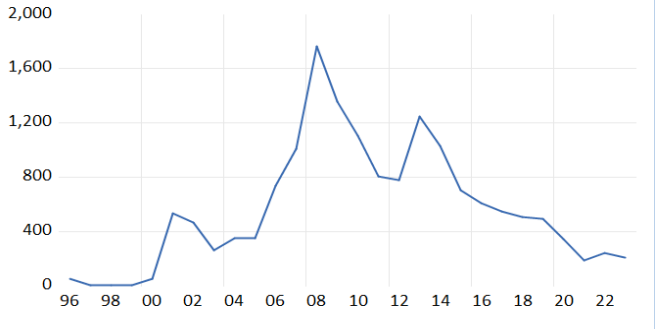

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-views)

شكل (3): التسلسل الزمني للمنح لدعم المشاريع التطويرية في فلسطين خلال الفترة (1996م-2023م)

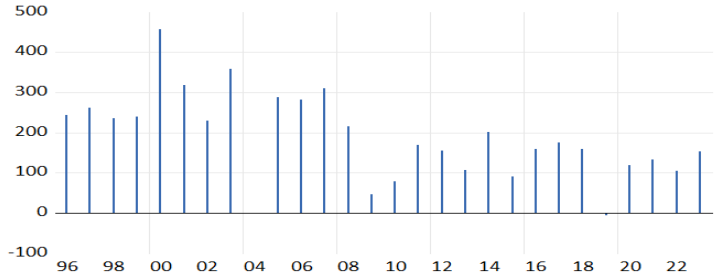

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-views)

شكل (4): التسلسل الزمني للمنح لإجمالي الإيرادات في فلسطين خلال الفترة (1996م-2023م)

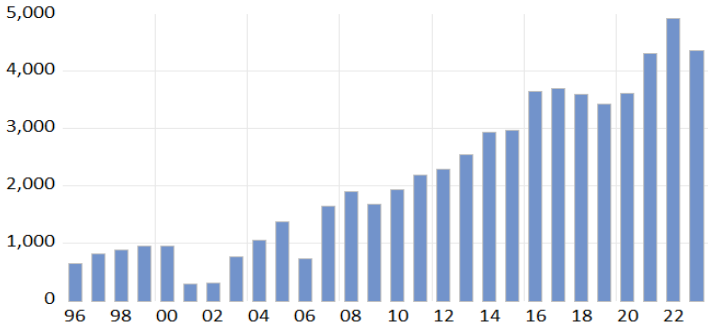

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (E-views)

جدول (2): نتائج معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

	المتغير التابع: GDI per
Person Correlation (EBS)	0.480835
Sig.(1-talled)	0.0096
Person Correlation (EFDE)	-0.498248
Sig.(1-talled)	0.0070
Person Correlation (TR)	0.733605
Sig.(1-talled)	0.0000

جدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة لكل من ديكي فولر الموسع وفيلبس بيرون

اختبار (ديكي فولر) الموسع **ADF**						
	المستوى			الفرق الأول		
المتغيرات	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون
GDI per	1.9491-	1.9485-	0.1936	*4.4851-	*4.4331-	* 4.6084-
EBS	1.6609-	1.3662-	0.9078-	*4.4369-	*4.6104-	-*4.5249
EFDE	*-3.6611	* 5.3003-	1.1853-	-*5.0525	-*5.0120	-*8.5953
TR	0.2067-	2.9494-	1.4316	-*3.7931	-*4.2515	-*4.7823
اختبار فيلبس بيرون (**PP**)						
	المستوى			الفرق الأول		
المتغيرات	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون
GDI per	2.0386-	2.1813-	0.2566	*3.9724-	*3.9299-	*4.1153-
EBS	1.6609-	1.3662-	0.9078-	*4.4403-	*4.6215-	*4.5279-

*14.295-	*17.404-	*17.603-	1.4047-	*5.3142-	*3.6131-	**EFDE**
*4.7649-	*8.8970-	*5.7101-	2.4069	2.6589-	0.3096	**TR**

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة 1%

جدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

F-statistic	K	Value
4.33	**3**	
I0 Bound	I1 Bound	Significance
2.37	3.2	10%
2.79	3.67	5%
3.15	4.08	2.5%
3.65	4.66	1%

جدول (5): نتائج تقدير نموذج **ARDL** لتقدير العلاقة طويلة الأجل

Dependent Variable: GDI
Method: ARDL
Date: 11/21/24 Time: 20:31
Sample (adjusted): 1999 2023
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): EBS EFDE TR
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 128
Selected Model: ARDL (1, 1, 0, 3)

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

المتغيرات المستقلة	Coff.	Std. Error	t-Statistic	Prob
GDI(-1)	0.788754	0.195256	4.039582	0.0009
EBS	0.465380	0.186779	2.491611	0.0241
EBS(-1)	-0.428512	0.197709	-2.167390	0.0456
EFDE	-0.493249	0.534222	-0.923303	0.3696
TR	0.507065	0.127038	3.991430	0.0011
TR(-1)	-0.179601	0.166094	-1.081325	0.2956
TR(-2)	-0.125170	0.183007	-0.683962	0.5038
TR(-3)	-0.221507	0.140869	-1.572429	0.1354
C	732.1056	526.5481	1.390387	0.1835

R-squared: 0.881379	Mean dependent var: 3705.597
Adjusted R-squared: 0.822069	S.D. dependent var: 499.1530
S.E. of regression: 210.5519	Akaike info criterion: 13.81105
Sum squared resid: 709313.9	Schwarz criterion: 14.24985
Log likelihood: -163.6382	Hannan-Quinn criter: 13.93276
F-statistic: 14.86049	Durbin-Watson stat: 2.128163
Prob(F-statistic): 0.000005	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج (EViews)

جدول (6) نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ (**ECM**)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDI)
Selected Model: ARDL (1, 1, 0, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/21/24 Time: 20:16
Sample: 1996 2023
Included observations: 25

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

المتغيرات المستقلة	Coff.	Std. Error	t-Statistic	Prob
CointEq1	0.211246-	0.0015	-3.821908	0.055272
D(EBS)	0.465380	0.146638	3.173672	0.0001
D(TR)	0.507065	0.097707	5.189632	0.0050
D (TR (-1))	0.346676	0.106633	3.251108	0.0841
D (TR (-2))	0.221507	0.120260	1.841908	0.0015

R-squared: 0.690194
Adj. R-squared: 0.6282332
Sum sq. resides: 709313.9
S.E. of regression: 188.3234
Log likelihood: -163.6382
Akaike AIC: 13.49105
Schwarz SC: 13.73483
Mean dependent: 6.580127
S.D. dependent: 308.8648

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (E-views)

شكل (5): نتائج اختبارات (**CUSUM**)، (**CUSUM of Squares**).

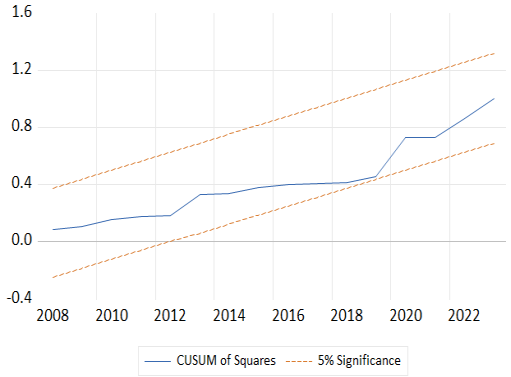

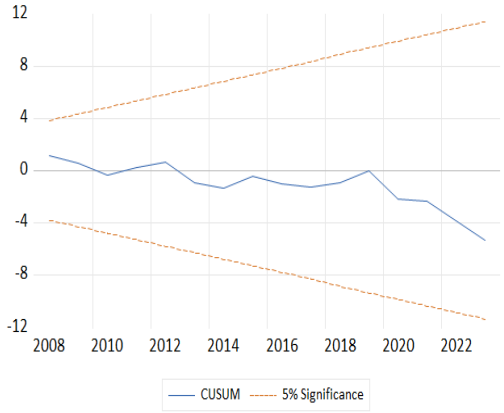

جدول (7): نتائج اختبار **ARCH** للنموذج المقدر

F-statistic	2.090214	Prob. F (1,22)	0.1623
Obs*R-squared	2.082386	Prob. Chi-Square (1)	0.1490

جدول (8) الارتباط التسلسلي لبواقي الأخطاء

F-statistic	0.951493	Prob. F (2,14)	0.4098
Obs*R-squared	2.991553	Prob. Chi-Square (2)	0.2241

– الإحالات والمراجع:

1- أبراش، إبراهيم. (2010): **المساعدات الدولية لغزة بين هشاشة الاقتصاد والواقع السياسي**، مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، العدد 12.

2- بركة، آلاء، (2014). **محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية–دراسة قياسية**. أطروحة

3- بلقاسم، بن علال، ولخضر، بكريتي، ومراد، بركات. (2021): **أثر المساعدات الخارجية الموزعة للقطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي للدول المتوسطة الدخل: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 2007–2017**، مجلة الابتكار والتسويق، المجلد 8، العدد 1، ص 89-111.

4- الجنابي، نبيل، (2012). **نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (St. Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة 2003–2011**، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، 22(8)، ص 49-76.

5- حمد، مخيف، وجاسم، محمد، وعلي، جمال. (2021): **قياس وتحليل أثر المساعدات المالية الدولية في النمو الاقتصادي للدول منخفضة الدخل للمدة (1990–2019)**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129، ص 284-298.

6- حمدان، بدر. (2012): **تحليل مصادر النمو الاقتصادي في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، فلسطين.

7- حمود، نوال، (2011). **استخدام منهج التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم**. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 4(7)، ص179-189.

8- حمية، الطاهرة. (2011): **اقتصاد التنمية، مركز توزيع ونشر الكتاب الجامعي**، جامعة حلوان، مصر.

9- حواس، امين.2020: **مصادر النمو الاقتصادي واللحاق بالركب باستخدام إطار محاسبة النمو الموسع: حالة الصين**، العدد 20، المجلد 1، ص471-457 .

10- خلف الله، زكريا، (2018)، **قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990–2016)**، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي–الجزائر.

11- داوود، حسام، السواعي، خالد (2013). **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، دار المسيرة، عمان، الأردن

12- دكتوراه في الاقتصاد. جامعة دمشق، سوريا.

13- سمارة، نادر. (2013): **أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في فلسطين**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر.

14- الشوربجي، مجدي، (2004). **أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية** .**مؤتمر العلوم الإدارية الثاني–مواجهة التحديات في عصر العولمة**، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. ص1-30.

15- شيخة، عبد الرؤوف. (2017): **أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة ما بين (1980– 2015)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

16- الشيخة، قصي، (2015). **دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي–دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.

17- شيخة، محمد، (2011). **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد.

18- صافي، سمير (2015). **مقدمة في تحليل الانحدار باستخدام E-Views**، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين.

19- صبيح، ماجد. (2017): **أثر المنح والمساعدات الخارجية في تمويل النفقات الحكومية والعجز في الموازنة العامة الفلسطيني للفترة (1996–2015)**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، ص 79-94.

20- صوافطة، عثمان، وايراني، طه. (2021): **أثر المساعدات الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ما بين (1996–2018)**، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 38، ص 1-19.

21- الظهيرات، عبير محمد سليمان، والشرعة، محمد كنزش. (2021): **أثر المساعدات على الاصلاحات السياسية فى الأردن خلال الفترة (1989 –2020)** رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.

22- العبدلي، عابد، (2007). **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ** .مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي،32

23- علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، (2013): **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء**، (**ARDL**) ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد ، 9، العدد ،34.

24- عمارة، أميرة، والبحيري، نجوى. 2018: **محددات النمو الشامل في مصر**، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد 26، العدد 2، جمهورية مصر العربية.

25- عمر عبد الحي صالح. (2000): **دور المساعدات الأجنبية فى النمو الاقتصادي مع دراسة للمساعدات الانمائية العربية**، مجلة البحوث التجارية المعاصرة سوهاج مجلد ،14 العدد 2، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر.

26- العمرو، حسين، (2006). **تأثير الضرائب على التنافسية السعرية لقطاع الصناعة التحويلية الأردني**، مجلة المنارة، المجلد 22، العدد 3.

27- عياش، زبير، (2018). **تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر نموذج تصحيح الخطأ العشوائي (VECM) خلال الفترة (1990-2016)**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر. العدد الثاني، ص 260-282.

28- الغالبين، توفيق. (2020): **أثر المساعدات الخارجية على الانفاق الحكومي على القطاع الصحي في الأردن: دراسة قياسية للفترة (2000-2018)**، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

29- فراج، مريم، والبصراتي، محمد، وبشير، هشام. (2023): **تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية**، مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 20، مصر.

30- فراج، مريم، والبصراتي، محمد، وبشير، هشام. (2023): **تأثير المساعدات الخارجية على الدول النامية**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 20، ص156-174.

31- هوي، إسراء، وعبد الله، الزهراء، والشرايحي، سعاد، ومحمد، نجوى. (2017): **الأثر المباشر للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي للدول متوسطة الدخل**، مجلة المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.

32- يونس، عدنان. (2011): **التمويل الخارجي وسياسات الإصلاح الاقتصادي- تجارب عربية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، الأردن.

1- Aghion, P., Akcigit, U., & Howitt, P. (2021): **The Economics of Creative Destruction**. Annual Review of Economics, 13, 339–357.

2- BAUM, C. (2013): **VAR, SVAR and VECM models**. Boston College, Spring, 36-39.

3- Brooks, Chris, (2008). **Introductory Econometrics for Finance**, second edi, Cambridge university, NEW YOURK.

4- Carol Lancaster. (2007): **Foreign Aid: Diplomacy**, Development, Domestic Politics.

5- Chowdhury, Abdur, Garonna, Paolo. (2007): **Effective Foreign Aid, Economic Integration and Subsidiarity**: Lessons from Europe, United Nations Economic Commission for Europe, Geneva, Switzerland, Discussion Paper Series. Cointegration analysis of nonstationary variables. Econometric reviews,

6- IMF. (2023): **World Economic Outlook**, April 2023.

7- Ishwar Thapa. (2020): **Foreign Aid: Positive and Negative Impact in Developing Countries**, Public Administration Campus, Tribhuvan University, Nepal

8- Johansen, S. R. (1994). **The role of the constant and linear terms in**

9- Jones, C. I. (2019): **Paul Romer: Ideas, Nonrivalry, and Endogenous Growth**. Scandinavian Journal of Economics, 121(3), 859–883.

10- Krugman, P., & Wells, R. (2021): **Macroeconomics** (6th ed.). Worth Publishers

11- Mankiw, N. G. (2020). **Principles of Economics** (9th ed.). Cengage Learning, p. 512.

12- Mariana Vijil and others. (2011): **Aid for Trade: A Survey**, working paper - French Development Agency.

13- Mishra, P. K. (2012). **The Nexus between Resource Mobilization by Mutual Funds and Economic Growth in India**. Global Business Review, 13(1), pp. 123-136.

14- OECD (Organization for Economic Co-operation and Development). (2024): **Development Co-operation Report 2024**. OECD Publishing.

15- Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). (2021). **Development Co-operation Report 2021**: Shaping a Just Digital Transformation. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/f6d42aa5-en

16- Persaran, M. Heshem, Shin, Yongcheol and Smith, Richard J. (2001). **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship**, Journal of Applied Econometrics16: 289-326,

17- Rahmatullah, Arsalan. (2020): **Foreign Aid and Economic Development** A study of Foreign Aid and Its Effects and Relationship with Per Capita Income of Afghanistan, online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/96136/ MPRA Paper No. 96136, posted 08 Oct 2019 13:43 UTC.

18- Rainer Thiele, et.al. (2007): **Do Donors Target Aid in Line with The Millennium Development Goals?** Discussion Paper No. 04/2007, United Nations University, World Institute for Development Economic Research.

19- Rich Nielsen, (2010): **Does Aid Follow Need? Humanitarian Motives in Aid Allocation**, USA, University Harvard, Gove.

20- Skidelsky, R. (2020): **What's Wrong with Economics?** A Primer for the Perplexed. Yale University Press.

21- Stanislav Rojík, et.al (2024): **Impact of foreign aid on Nigerian economy**, Article: 2316585, Published online: 22 Feb 2024.

22- Tadei, Federico. (2023): **Aid and Economic Growth in Sub-Saharan Africa**: The Role of Institutions, Faculty of Economic and Business.

23- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2020): **Economic development** (13th ed.). Pearson Education.

24- UNCTAD (2020): **Report on UNCTAD Assistance to the Palestinian People**: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory (TD/B/67/5). United Nations Conference on Trade and Development.

25- World Governments Summit. (2025): **Global Economic Diversification Index 2025**.